الأمن والمجتمع

الحل الأمني

لا بد أن ندرك أن الأيام القليلة القادمة تستدعي منا وقفة أمنية جادة لمنع حمل السلاح ومنع عصابات التقطع التي انتشرت على خطوط السير الطويلة وضبطهم وتأمين الناس من شرورهم, وكذا منع الخارجين عن القانون ممن استباحوا حقوق الآخرين مستغلين فترة الانفلات الأمني.

-ننتظر الإعلان عن نتائج ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني في قادم الأسابيع والأيام.

- ننتظر في قادم الشهور أيضا استكمال استحقاقات المبادرة التي خرج بها اليمنيون من مأزق الاقتتال إلى طاولة الحوار.

وكل ذلك يستوجب من قيادتنا الإسراع بحل مشكلة حمل السلاح التي هي العائق الرئيسي أمام تطبيق وإنفاذ سيادة القانون.

- ما من مشكلة إلا ولها حل، وهذه المعضلة سيكون حلها ممكناً (متى توفرت الإرادة وبذلت الجهود من اجل ذلك) وأقول هذا من واقع التجربة.

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

- أتمنى على دولة الأستاذ محمد باسندوة رئيس مجلس الوزراء أن يتولى هذا الملف عبر مجلس قومي برئاسته وعضوية كل من وزير الداخلية، وزير الدفاع، وزير الإدارة المحلية، وزير الإعلام، وزير الاتصالات ومن يرونه معهم من المختصين، يتبنى هذا المجلس خطة أمنية محكمة تبدأ بتفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (8) لسنة 2007م بشأن لائحة تنظيم حماية كبار موظفي الدولة والقانون رقم (40) لسنة 1992م بشأن تنظيم حمل الأسلحة والذخائر والإتجار بها وتنتهي بإلزام أجهزة الأمن والشرطة ومن يكلف معهم من وحدات الجيش والشرطة العسكرية بتطبيق بنود اللائحة على الجميع دون استثناء.

- احتراما لإرادة الشعب الذي نحتاجه لنا عونا بالاستجابة بترك حمل السلاح ثم الوقوف مع الأجهزة المنفذة للخطة ودعمها يجب علينا فضح كل متخاذل، وأرى لأجل ذلك أن يتم تكليف الوحدات المنفذة في مربعات جغرافية بحيث تتحمل كل جهة المسؤولية الكاملة عن ذلك المربع أو المحيط الجغرافي فلا يتراكن المنفذون أو يجدون في التراكن سبيلا للخذلان، كما يجب على الجهات المنفذة فضح كل شخص يرفض الاستجابة مهما كان منصبه أو يقف عائقا أمام تنفيذها أو حتى يتخاذل في القيام بما يطلب منه لأجل نجاحها، فاللشعب حق معرفة المستفيدين من وراء كل هذه الفوضى الأمنية القائمة ليقول فيهم كلمته إلى جانب القضاء.

- كثير من الإخفاق الذي نراه اليوم له أسبابه التي منها أن الضابط والجندي المكلف بالتنفيذ لا يجد لنفسه الحماية القانونية جراء قيامه بواجباته عند تنفيذ الخطط، فالسجون ملأى بجنود وضباط صف صدرت عليهم أحكام نتيجة أدائهم لأعمالهم، ولازالت المجاميع المسلحة والخارجة عن القانون تقتص لنفسها من جنود الأمن في نقاط التفتيش على الخطوط السريعة دون توفر وسائل النجدة السريعة في حال طلبها وتنفيذ سيادة القانون على المعتدين.

-يستطيع ذلك المجلس القومي التواصل مع كل الشخصيات الاجتماعية والوجاهات ليحثهم على ان يكونوا هم الاوئل في تطبيق بنود لائحة الحماية الصادرة عن مجلس الوزراء ولا يبقى من يحمل السلاح إلا الخارجين عن القانون وسيكون الشعب هنا عونا لأجهزة الأمن والشرطة والجيش في سرعة الإبلاغ عنهم والوقوف ضدهم إذا وفرت الخطة الأمنية وسائل التواصل مع المجتمع.

يجب الإعداد والتهيئة للخطة إعلاميا عبر وسائل الإعلام الرسمية والأهلية بكافة أنواعها وعبر خطباء المساجد ومن المؤكد أن من عوامل النجاح لأي خطة مساواة جميع الناس في تطبيق القانون دون محاباة وتمييز والتزام المنفذين ما تمليه عليهم واجباتهم الوظيفية.

همسة أمنية:

بعد التقدم التكنولوجي الذي سهل وسائل ارتكاب الجريمة وطرق إخفاء آثارها صار لابد من تعاون المجتمع مع الشرطة لتحقيق الأمن.

سارعوا إلى الإبلاغ عن أي حادثة أو جريمة إلى رقم غرف العمليات المجاني (199).

دام اليمن ودمتم بإذن الله سالمين.

alwajih@yahoo.com
● قائد شرطة الدوريات الراجلة- سابقاً

سائق تاكسي يسرق فتاة وحاول استدراجها للخطيئة

قضايا وناس/ معين حنش

* .. من بين ملفات القضايا ومحاضر تحقيقات النيابة سلط (قضايا وناس) الأضواء على ملف هذه القضية ليس لموضوعية القضية بل لطريقة وعملية الاستدراج الذي باشرها الجاني مع ضحيته، فوقعت بين انيابه المفترسة ولكل جان وسائل وطرق توصل الضحية إلى نهاية شباكه.

الضحية (م) وعمرها ١٩ عاما طالبة حصلت على الدرجة الأولى في السنة الأخيرة من الثانوية على معدل 98٪، مما أهلها للحصول على مقعد في دراسة الطب.

بداية القضية وأحداثها التي يعاني منها أبناء وبنات المغتربين لا يستطيعون إكمال دراستهم العليا أو الجامعية في المملكة العربية السعودية، مما يدفع معظم الراغبين بإكمال دراستهم الجامعية في وطنهم الأم اليمن.

فقد كان قدر هذه الفتاة يترصدها حيث تسلط عليها سائق التاكسي (و) يعمل كسائق تاكسي في العاصمة صنعاء واستطاع الجاني أن يستدرج الشابة طالبة الطب من نقاط ضعف ضحيته ويباشر عملية التخطيط ويرسم طريق الحيلة والوسيلة التي توقع فريسته في إدارة أعماله الشيطانية.

ملخص هذه القضية الضحية (م-ع-و) كانت تبحث عن سائق تاكسي أمين يتولى عملية توصيلها من وإلى مقر دراستها وسكنها، وفي ذات يوم صادفت الجاني سائق التاكسي وقام بإيصالها بكل لطف ويسر واحترام في بداية الأمر.

وفي المرة الثانية استدرج الجاني ضحيته إلى كهف عرينه، فقام صاحب التاكسي الجاني بأخذ ضحيته إلى منزله حيث توجد والدته وزوجته، بصدد تعرف الضحية على أفراد أسرته؟! ليتم تأمين الضحية وليقوم الجاني بإكمال بقية خطته بعد تعريف الضحية بأسرته.

وفي المرة الثالثة قام بعمل وليمة وعزومة غداء في أحد المطاعم الراقية في العاصمة صنعاء واصطحب الجاني والدته إلى جانب الضحية، ومباشرة بعد وليمة تناول الغداء، انتقل سائق التاكسي إلى الطريق المتبقي لإكمال عملية السرقة على الضحية فقد أوهم الضحية بالحب والزواج والغيرة، وأدعى الجاني أن زوجته أم أبنائه لا يحبها ويكرهها، بقصد ايقاع الضحية في شباكه، مما زاد من ثقة الضحية بالمفترس، وكان يترصد في كل مرة لهذه الفتاة الفريسة تحت مسمى دافع الغيرة المزعومة من قبله عليها.

وفي المرة الرابعة استغل سائق التاكسي ضحيته، فعند نزولها لتقوم بعملية السحب عن طريق الصراف الآلي لسحب مبلغ من النقود لقضاء حاجتها الشخصية، فإذا بالجاني يقف خلفها، ويرمق بعيناه على أصابع الضحية وهي تقوم بإدخال الرقم السري المكون من أربعة أرقام فحفظه الجاني ولم يتبق أمامه لتنفيذ جريمته سوى حصوله على بطاقة الصراف الآلي التابعة لها دون علم الضحية.

فانتظر الفرصة حتى تركت الفتاة حقيبتها اليدوية لبعض من الوقت، وبسرعة، قام سائق التاكسي بسرقة البطاقة من حقيبة ضحيته، وأضحت الفرصة سانحة لمباشرة عملية السرقة.

وفي المرة الخامسة كان أول عمل يقوم به الجاني بعد سرقة البطاقة الذهاب إلى الصراف الآلي ليقوم بسحب وسرقة مبالغ مالية للضحية فقد كشفت الحسابات البنكية أن المبالغ التي سحبها الجاني من حساب الضحية تقدر بسبعمائة وخمسون ألف ريال، قام بسرقتها سائق التاكسي من حساب ضحيته دون علمها.

وذات مرة وفي عملية من عمليات سحب أخرى قام الصراف الآلي بسحب ومصادرة تلك البطاقة فقد أخطأ السارق في هذه المرة وتدخل القدر بعد أسابيع مرت لينبه تلك الفتاة بعدم وجود بطاقة صرافها الآلي في حقيبتها.

فلم تكتشف قبل ذلك سرقة البطاقة إلا حين ذهبت إلى أحد محلات الكوافير لتصفيف شعرها، واحتياجها لسحب نقود، ولم تجد تلك البطاقة فقد راودها الشك بأن البطاقة فقدت في تاكسي الجاني، ومن مستندات ومحاضر هذه القضية بالنيابة وجدنا اعترافات لسائق التاكسي فقد اعترف بحقيقة كل ما ذكر، وأضاف في اعترافاته الشيطانية حتى يضع الفتاة ضحيته وفريسته إكمالاً لبقية خطته الشيطانية ليضع الضحية في حرج ويتم انسحابها بهدوء وتنازلهم عن القضية المرفوعة ضده.

بعد أن ظل 40 عاما في أروقة النيابات والمحاكم يبحث عن العدالة

تسعيني يناشد وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى بتنفيذ أحكام القضاء

> كل ما أريده البقاء في الوطن، وعدم العودة للغربة التي اخذت من عمري 20 عاما، وكذلك استرجع إرث والدي المغتصب من قبل أولاد عمي بمساعدة بعض رجال القضاء" هكذا قالها رجل الـ93الوالد/ عبدالله محسن يحي محمد صلاح الشرجي، أحد أبناء مديرية مغرب عنس، محافظة ذمار، حين قدم إلى مقر الصحيفة، الثلاثاء الماضي وهو حاملا عددا من الأكياس المليئة بالوثائق وأوراق التقاضي.

وأضاف: "بعد أن قضيت 40 عاما من عمري وأنا في قاعات المحاكم والنيابات، بلا جدوى ولذلك قدمت إلى الصحيفة كونها الرسمية، لأناشد وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى ولتوصل صوتي إليهم للنظر في قضيتي التي لم تجد احكامها الصادرة من محكمة غرب عنس، طريقا للتنفيذ، وكذلك السماح لي بلقائهم"

السنوات" 20 "التي قضاها الحاج عبدالله خارج الوطن، متنقلا مابين دول قارة افريقيا، جعلت آرث ابيه، الذي وفاه الأجل وقت غيابه معرضاً للاغتصاب، بحسب قوله، من قبل أبناء عمومته، الذين وصفهم بالمتنفذين كونهم من فئة التجار الكبار.. ويضيف " قضاة ووكلاء نيابات وشخصيات كبيرة من رجال السلطة، حاولوا تنفيذ أحكام القضاء التي تؤكد بقاء إرث والدي.

رهن الشرجي بيته الواقع في مغرب عنس بعد أن استنفذ كل المال الذي ادخره خلال غربته في سبيل استرجاع حق والده الذي تنص عليه الشريعة والقانون.. لم يتبق معه سوى الله، وتفاعل أهل الحكم العقد مع قضيته والالتفات إلى مناشدته الذي يأمل أن يتجاوب معها وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء.

بدورنا نطرح القضية أمام الجهات المختصة وذات العلاقة بقضية الحاج عبدالله.. ونأمل من وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى أن يتكرموا بلقاء الوالد الذي قضى نصف عمره في مهنة البحث عن العدالة وايمانا منه بمبدأ العدالة الذي لا يضيع طالما وراءه مطالب.

مواطن يناشد وزير الداخلية والنائب العام

> تلقى قضايا وناس شكوى من المواطن جمال عبدالناصر السريحي مرفوعة لوزير الداخلية الدكتور عبدالقادر قحطان والنائب العام الدكتور علي الاعوش ويفيد في الشكوى بأنه يعمل سائقاً لدراجة نارية وتعرض لاطلاق نار في تاريخ 7 / 3 /2013 م اصابت رجله اليسرى من قبل جندي اسمه يونس الهمداني وأفراد كانوا معه على متن طقم تابعين لمركز شرطة الثورة حي نقم بصنعاء.

وأوضح في رسالته بأنه تم اسعافه لمستشفى الثورة العام واجريت له عملية جراحية لزرع صفائح حديد للساق نظرا لتهشم العظام وتقطع في الشرايين والاوردة وحالته تسوء يوما بعد آخر ونظرا لعدم قدرته على اجراء عملية أخرى المفترض أن يجريها لقدمه بدأت ساقه تتضرر وتسوء وأنه غير قادر على دفع تكاليف العلاج والعملية الأخرى كونه وحيد أسرته ولم يقف معه أحد.

ويناشد الوزير والنائب العام لانصافه فهو قدم شكوى لمدير الأمن بالعاصمة واحيلت للرقابة ولم تحرك ساكنا ويطالب بالتحقيق في قضيته لمعرفة ما سبب اطلاق النار عليه ومحاسبة الجناة وفي نفس الوقت تسليم تكاليف العلاج والعمليات التي اجريت له ويحمل المتسببين أي مضاعفات مستقبلية أو عجز في الرجل المصابة.

ضبط شخصين وبحوزتهم 21 ألفاً مزورة وهم يروجون لها بالحديدة

يحيى كرد

ضبطت إدارة البحث الجنائي بمحافظة الحديدة شخصان وهم في حالة تلبس بحوزتهم 21750 ريالا يمنياً مزورة يقومون بالترويج لها من خلال إخفائها في وسط نقود سليمة غير مزورة في حارة البيضاء بالسلخانة شمال المدينة.

وقال العقيد جميل الصالحي مدير إدارة البحث الجنائي بمحافظة الحديدة: إن عملية ضبط المتهمين الخميس الماضي وهم فتاة ورجل تمت بعد مراقبة وتحر وجمع معلومات منذ شهر رمضان حتى تم ضبطهما وهما في حالة تلبس يقومان بالترويج لهذه المبالغ التي كانت بحوزتهما ويخفيانها داخل نقود غير مزورة وهي 19 ألف ريال فئة ألف و 2750فئة 250 ريالا والترويج لها في إحدى حارات المدينة.

وأشار الصالحي إلى ان عملية جمع الاستدلالات وجمع المعلومات مع المتهمين لازالت متواصلة لمعرفة مكان المطبعة التي يستخدموها في عملية التزوير والمبالغ التي قد تمكنوا من تصريفها منذ أن بدأوا عملية التزوير.

أهالي بئر عرهب يشكون قسم شرطة 26 سبتمبر لوزير الداخلية

قضايا وناس/ معين حنش

> يتردد المواطنون بعد حدوث النزاعات إلى أقسام الشرطة لغرض أن تكون جهة ضبط وتتفاعل مع قضايا وشكاوى المواطنين خصوصاً عندما يكون المواطن يبحث عن العدالة وحقوقه بقوة الدولة والأمن لاسترجاع حقه المنهوب، أو ضبط غريمه، كون الشرطة في خدمة الشعب، ولكن في بعض الأقسام للأسف تحولت إلى أماكن للابتزاز واستغلال مكانة ومركز أقسام الشرطة، هذا بحسب الشكوى المذيلة من المواطنين في منطقة الجراف شرقي الأمانة المرفوعة إلى وكيل الوزارة لقطاع الأمن العام، مؤكدين في شكواهم أن استهتار مسؤولي القسم بالأهالي وقضاياهم.. وقد وجه الوكيل حنش للتحقيق بالشكوى.. الصحيفة تحتفظ بالشكوى والوثائق.

بعد انطلاقهم على متن طقم شرطة:

جنود عادوا راجلين احتجاجاً على منعهم إيصال مسؤول حكومي يطلق النار في عرسه

كتب/وائل شرحة

شموخ الجبال ارتسم في وجوههم حين توجهوا إلى مخيم العرس الذي يبعد عن مركز الشرطة بمسافة لاتتجاوز الـ50متراً، في سبيل تنفيذ التوجيهات والتعميمات الصادرة عن قيادة وزارة الداخلية، والخاصة بمنع إطلاق النار في الأعراس وغيرها من المناسبات، غير أنهم لم يكونوا يعرفون بمنصب ووجاهة صاحب العرس في الحكومة.. دقائق فقط وتوارى الصوت الصادر من سيارة النجدة »الونان«، المندد بوقف إطلاق النار، لحظات لا يحب أفراد الأمن تذكرها أو عيشها مرة أخرى، اتصال هاتفي انهى شموخ الجبال الذي كان يستأنس بسحناتهم.. حين أمرهم المسؤول المباشر عليهم بالعودة، كون العرس تابعا لأحد عمداء الوزارة.. ليعود بعضهم على قدميه رافضا ركوب السيارة التي قدم فيها.

مشكلة هؤلاء أنهم يسعون للقيام بالواجب الملقى على عاتقهم منذ انتسابهم للمؤسسة الأمنية.. مشكلتهم أيضا عدم الاستفسار عن كثب حول منصب صاحب العرس في الحكومة، أو مكانته في أوساط القبائل، مشكلتهم وليست مشكلة قيادتهم أنهم لم يقرأوا السطر الغامض في التعميمات، والتي لا تقرأ إلا تحت الأشعة الحمراء!!

الحالة هذه تؤكد لنا أن مسلسل النفوذ وانتهاك القوانين من قبل المتنفذين، مستمر.

أسئلة عديدة تبحث عن إجابات، بل عن تفاعل حقيقي من قبل الجهات المختصة، يتمثل في توجيهات جادة يرافقها تطبيق فعلي على أرض الواقع.. نتمنى أن نجد لهذه التساؤلات إجابات شافية ضافية لدى وزارة الداخلية ممثلة بوزيرها اللواء الدكتور/ عبد القادر قحطان ونائبه اللواء على ناصر لخشع.. لأن تطبيق القانون يجب أن يتجسد على الجميع دون استثناء، بل ويجب تطبيقه على المسئولين والوجاهات ليجد المواطن فيه القدوة الحسنة، مما يولد لدى العامة الاطمئنان ويبث فيه الشعور والإحساس بأن الجميع مواطنون متساوون ويعيشون في وطن واحد.

نداء إلى رئيس الوزراء

● المتقاعدون من موظفي الدولة الذين تقاعدوا قبل 2002م يناشدون رئيس الوزراء بتسوية أوضاعهم أسوة بالمتقاعدين الجدد كونهم أفنوا حياتهم في خدمة الوطن وعند إحالتهم إلى التقاعد لم يحصلوا إلا على الفتات الذي لا يستطيعون من خلاله أن يوفروا قيمة فواتير الماء والكهرباء فكيف بلقمة العيش.

نأمل منكم النظر إليهم بعين العدل والرحمة والمساواة وبحسب وعدكم بأن لا يكون هناك لا ظالم ولا مظلوم.

مقدم المناشدة عن المتقاعدين في محافظة تعز محمد علي خالد المخلافي.